تيسير
Tayseer
رؤية 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

تيسير

إصدار يناير ٢٠١٨

اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية

نشرة "تيسير" الدورية

جهود وطنية لتعزيز حركة الأعمال التجارية والاستثمارية في المملكة

جهود وطنية لتعزيز حركة الأعمال التجارية والاستثمارية في المملكة

انطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والعمل المستمر الذي تقوم به جميع الجهات الحكومية لتحقيق الرؤية، فإنه من دواعي سروري أن أقدم لكم أول نشرة إخبارية تضم الكثير من الحلول التي تعمل عليها الجهات الحكومية لمعالجة تحدّيات القطاع الخاص، حيث ستكون هذه النشرة هي حجر الأساس لعمل العديد من النشرات الإخبارية القادمة، والتي ستعمل على نشرها اللجنة التنفيذية لتحسين أعمال القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية "تيسير" بشكل دوري.

أعلنت المملكة العربية السعودية عن خارطة الطريق من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠، وعلى مدى السنوات المقبلة، سوف نستشعر التحول الإيجابي الناتج عن الرؤية على الجهات الحكومية والاقتصاد والمجتمع السعودي ككل ونحن نعمل سويا باتجاه هذا الهدف لمستقبل أكثر اســتدامة وإشــراقاً.

نحن بحاجة إلى تغيير الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا. فممارسة الأعمال التجارية يجب أن تصبح أسهل وأسرع وأكثر كفاءة لدعم الاقتصاد، والجهات الحكومية تُدرك العوامل التي يمكن أن تنميها أو تفعّلها لتساعد في تيسير الأعمال، أعمــالنا مســتمرة نحــو تحســين بيئــة الأعمال في المملكة من خلال معالجة عوائق وتحدّيــات النمو الاقتصادي.

وبتعاون غير مسبوق بين جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة، قمنا ببعــض التحســينات وذلك باســتشارة مجتمــع الأعمال المحلــي والأجنبــي بهــدف معالجة العوائق ونقاط الضعف التي تواجههــم. وفي نفس الوقت، ســعى هذا البرنامج إلى تحسين بيئة الأعمال بالمواءمة مع المؤشرات الدولية الرائدة، مثل تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" الصادر عن مجموعة البنك الدولي و "تقرير التنافسية العالمي" الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي

ومع هذا الجهد الوطني الذي يضم أكثر من ٣٩ جهة حكومية نحو تطوير البيئة الاســتثمارية في المملكــة العربيــة السعودية، أود أن أؤكد على رغبة الجهات الحكومية في أن تكون شريكاً في هذا المسعى. لذا أرى أنه يجب علينا في هذه الشراكة أن نبقى على اتصال مستمر معكم لضمان إلمام الجميع بأي إصلاحات في بيئة الأعمال قبل وبعد تنفيذها.

الطبعة الأولى من هذه النشرة تشمل آخر الأخبار والتحديثات حول ما تم العمل عليه حتى الآن في المملكة وخطة العمل لمتابعــة هــذا التطــور الإيجــابي على المستوى القريب والبعيد. ونتطلع إلى التعاون معكم بشكل أكــبر في الفترة المقبلة لتمهيد الطريق نحو إطــلاق الإمكانات الكاملة لمجتمع الأعمال في المملكة العربية السعودية.

مع خالص تقديري

د. ماجد القصبي
وزير التجارة والاستثمار
رئيس اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص

لمحة عن تيسير

تأسست لجنة تحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص " تيسير" بهدف متابعة وتنفيذ عدد من المبادرات لتحسين أداء أعمال القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية، لتوفير بيئة مستقرة ومحفِّزة للقطاع الخاص. وفي هذا الإطار نعمل بمشاركة أكثر من ٣٩ جهة حكومية وبشراكة استراتيجية مع بيوت الخبرة العالمية والقطاع الخاص تحت مظلة واحدة في سبيل تحقيق مهمة محدّدة وهي تمكين وتنمية القطاع الخاص.

أهـدافنـا

شُكلت لجنة "تيسير" وانطلقت أعمالها رسمياً العام الماضي لتحقيق الأهداف التالية:

١. تنفيذ الأوامر السامية والتوصيات والتوجيهات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص.

٢. تمكين المملكة لتكون من أفضل الدول في سهولة ممارسة الأعمال.

٣. التحليل الدوري لإجراءات وخدمات الجهات الحكومية ورفع كفاءتها.

٤. زيادة فعالية التواصل مع القطاع الخاص في المملكة وإشراكه في صنع القرارات.

مؤشراتنا

نتابع في "تيسير" أبرز التقارير الدولية بهدف تحسين ترتيب المملكة وتحقيق أعلى المراتب، ومن أهمها:

- تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي.
- تقرير التنافسية العالمي الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي.

هيكليتُنا

تضم لجنة "تيسير" ١٩ لجنة فرعية، وتُعنى كل لجنة بمتابعة وتنفيذ التوصيات حسب التصنيف التالي:

- عشر لجان معنية بتنفيذ توصيات مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.
- أربع لجان معنية بتنفيذ توصيات مؤشر التنافسية العالمي.
- خمس لجان إضافية معنية بمعالجة أهم القضايا المتعلقة بالبيئة الاستثمارية.

اللجان الفرعية التابعة للجنة تيسير (١٩ لجنة)

بدء وممارسة النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	كفاءة سوق العمل
تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	دفع الضرائب	التعليم والتدريب
التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تعزيز أسس المنافسات الحكومية	التسجيل العيني للعقار
تطوير السياسات الاستثمارية	تسوية حالات الإفلاس	الإعلام ودعم اللجان	حماية أقلية المستثمرين وشفافية الأنظمة
توحيد التراخيص الاستثمارية	الصناعة	البنية التحتية	

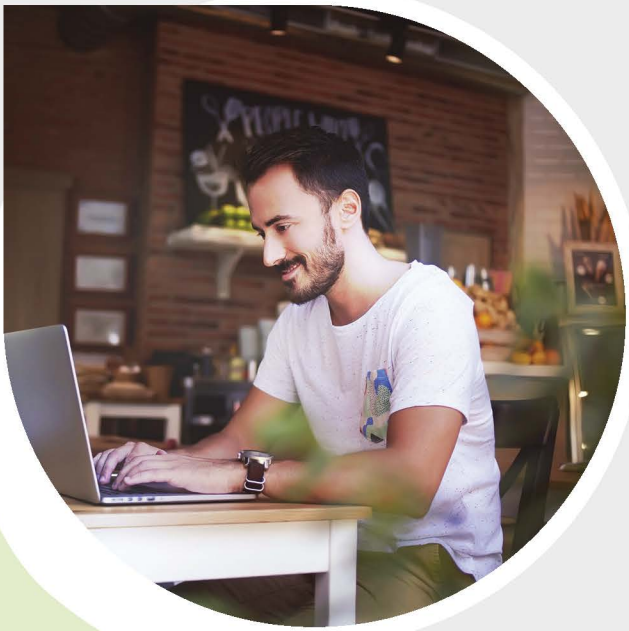

أهم الإصلاحات:

محور تسهيل إجراءات البدء في ممارسة الاعمال التجارية

قلّصت وزارة التجارة والاستثمار المتطلبات اللازمة لتأسيس الشركات الى خطوة واحدة وذلك من خلال البوابة الالكترونية، حيث تم تطوير بوابة الكترونية تسمح بتأسيس شركتك واصدار سجلك خلال يوم. و تهدف هذه المبادرة إلى تسهيل إجراءات البدء في ممارسة الأعمال التجارية عن طريق تقديم الخدمات المرتبطة بذلك بشكل متكامل وسهل للمستثمرين وذلك عن طريق منصة إلكترونية موحدة ومركز لخدمات قطاع الأعمال **"مراس"** تهدف إلى تسهيل إجراءات البدء في ممارسة العمل التجاري للخدمات الأكثر شيوعاً مثل تأسيس عقود وتوثيق عقود الشركات وإصدار السجل التجاري والاشتراك في مصلحة هيئة الزكاة و الدخل وإصدار شهادة انتساب في الغرف التجارية وفتح ملف لدى وزارة العمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. كما يمكن من خلال البوابة الالكترونية اصدار رخص بلدية فورية للمنشأة.

- إلغاء متطلب الختم الرسمي للمؤسسات والشركات على المستندات والأوراق المقدّمة عند التعاملات البنكية.

- استخدام نظام المعلومات الجغرافية (خرائط GIS) المتكاملة والمتاحة لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية لتسهيل الحصول على الخدمات.

- إزالة الشروط التي تنصّ على عدم السماح للمرأة بإدارة الأعمال التجارية التي تُقدّم خدماتها للرجال.

التأشيرات التجارية "وزارة الخارجية"

لتسريع اصدار التأشيرات ذات الطابع التجاري تم تطوير ودمج سلسلة من الإجراءات لجهات مختلفة.

- تأشيرة رجال الأعمال لا تستدعي اصدار خطاب دعوة ويتم إصدار التأشيرة خلال ٢٤ ساعة من استلام البعثة للطلب.
- تأشيرة الزيارة التجارية يتم إصدارها خلال ٢٤ ساعة من خلال مكاتب VFS أو مكاتب خدمات التأشيرات الأخرى.
- تأشيرة الوفود التجارية حيث تم تقليص مدة معالجة طلبات زيارة الوفود من ٣٠ يوماً إلى يومين.

محور دفع الضرائب

"الهيئة العامة للزكاة والدخل"

قامت الهيئة العامة للزكاة والدخل بتنفيذ حزمة من الإصلاحات التي تهدف لتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين والمتعلقة بتحسين وتسريع إجراءات الفحص من خلال عقد دورات مكثفة مع مدراء الفحص في فروع الهيئة حول المملكة. وشملت الإصلاحات تعزيز مهارات العاملين في مجال استخدام النظام الآلي (إيراد) وإضافة أدوات على النظام لتقليص الوقت اللازم لدفع الزكاة والضريبة.

وتمت هذه الإصلاحات من خلال العمل على طرق ذات كفاءة تشغيلية عالية لتتناسب مع التوجه الحالي للهيئة وإيجاد حلول لتقليص المستندات المطلوبة عند تقديم الإقرار والذي تم من خلال الربط مع بعض الجهات الحكومية والذي مكّن الهيئة من التأكد من اكتمال وصحة المستندات المرفقة من قبل المكلفين. وكذلك من خلال جعل النظام الآلي (إيراد) يقبل بتحميل صيغة Excel والذي يضم جميع القيود المالية المتكررة كل سنة بحيث لا تتم عملية إدخالها بشكل يدوي عند تقديم الإقرارات.

محور الحصول على الكهرباء

" وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية والشركة السعودية للكهرباء"

تقليل إجراءات الحصول على الكهرباء إلى أقل حد ممكن وتقليص مدة إيصال الخدمة الكهربائية وضمان تقديم الخدمة بجودة وموثوقية عالية وفق المعايير المضمونة وإيصال خدمة الكهرباء للمستودعات بقطاع الأعمال بأحمال كهربائية أقل من ١٦٦ كيلو فولت أمبير عبر إجرائين فقط وبمدة تنفيذ تبلغ ٩ أيام.
إضافةً إلى إطلاق الخدمة من دون اشتراط الحصول على شهادة إتمام البناء،مع حفظ حقوق وواجبات المشتركين وطالبي الخدمة مع الشركة السعودية للكهرباء لضمان تحقيق جودة الخدمة ووقت تنفيذها. وكذلك تم:

- تأسيس نظام غرامات على مقدمي الخدمة في حالة زيادة انقطاعات الخدمة وتأخر التوصيل.
- إصدار وثائق تنفيذ الحفر آليا وخلال يومي عمل.

محور تسجيل الملكية

"وزارة العدل"

يعمل محور تسجيل الملكية على تطوير وتحسين نوعية الإجراءات الخاصة بنقل الملكية من طرف إلى آخر ورفع مستوى الشفافية في الحصول على المعلومات وتكامل المرجعيات المرتبطة بمعلومات العقار. وذلك من خلال العمل على المحاور التالية:

١. **ضمان شفافية وجودة الإجراءات ووضوح التكاليف.**
٢. **رفع كفاءة تكامل البيانات بين الجهات المعنية.**
٣. **رفع مستوى الموثوقية بالتعامل العقاري.**
٤. **دعم مبادرة التسجيل العيني للعقار.**

وحيث أنّ المملكة حالياً تُعتبر من ضمن أسرع الدول في اجراء تسجيل الملكية من دون ترتّب أي تكاليف على الطرفين، فقد تم التركيز في الإصلاحات هذه السنة على محور شفافية الإجراءات ووضوح المتطلبات للعامة. كما تم تشكيل لجنة مستقلة للنظر في شكاوى تسجيل الملكية لضمان حق الطرف المستثمر بالإضافة إلى وضع خطة متكاملة بقيادة الهيئة العامة للعقار لرفع مستوى موثوقية معلومات العقار من خلال مبادرة متكاملة لتنفيذ مشروع التسجيل العيني للعقار.

محور التجارة عبر الحدود
"الجمارك السعودية"

قلّصت الجمارك السعودية الوثائق المطلوبة لاستيراد السلع وتصديرها إلى حد كبير، وذلك بعد إجراء عدد من الإصلاحات أهمها: تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد إلى وثيقتين، وعدد المستندات المطلوبة للتصدير إلى وثيقتين.

الوثائق المطلوبة لاستيراد البضائع هي:

١. بوليصة الشحن. ٢. الفاتورة

الوثائق المطلوبة لتصدير البضائع هي:

١. المنافست. ٢. الفاتورة

كما تم تنفيذ المزيد من الإصلاحات، مثل:

- تقليص وقت تخليص الحاويات في المناطق الجمركية إلى ٢٤ ساعة.
- نشر الرسوم (الإدارية - التشغيلية) وخفض التكاليف المرتبطة بها.
- تطوير البوابة الإلكترونية الموحدة الشاملة "فسح"، التي تُمكّن المستخدم من تقديم الوثائق والدفع إلكترونياً.
- إعادة هندسة الإجراءات الجمركية ورفع مستوى العمليات الرقابية والتقنيات الأمنية وتطوير معايير إدارة المخاطر.
- تسهيل الخطوات في المنافذ البرية والجوية.

استخدام الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية

يهدف لسرعة إنجاز القضايا ويحقق الضمانات العدلية لأطراف الدعوى، ويعود بالأثر الإيجابي على جودة الحكم القضائي وسلامة بنائه، وسيكون له أثر في سرعة الفصل في القضايا وإيصال الحقوق لأصحابها وردع المماطلين. ويهدف إلى:

- سرعة الفصل في القضايا
- تطوير مرفق القضاء
- دعم واستمرار الإجراءات القضائية الإلكترونية

المركز السعودي للتحكيم التجاري

يلتزم المركز السعودي للتحكيم التجاري بتقديم خدمات مهنية وشفافة وسريعة لبدائل تسوية المنازعات، وفق أفضل المعايير الدولية. ويساهم في رفع مستوى الوعي في هذا المجال؛ لإنشاء بيئة آمنة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. مما يوفر خيارات قانونية متنوعة ومرنة وبالتالي يسرّع المعاملات التجارية.

- **سرعة تسوية المنازعات ومرونة الإجراءات**

تعتبر بدائل تسوية المنازعات أسرع من الطرق التقليدية في فض المنازعات، ولذا اهتم المركز بوضوح ومرونة الإجراءات للخدمات المقدمة للمستفيدين لضمان السرعة والفاعلية.

- **تشجيع الاستثمارات**

يعتبر التحكيم من أكثر الوسائل تفضيلاً لدى المستثمرين لتسوية المنازعات. ولذا يهدف المركز إلى خلق بيئة نظامية آمنة وجاذبة للاستثمار الأجنبي والمحلي في المملكة العربية السعودية، وذلك بإزالة العقبات والصعوبات فيما يتعلق بتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف.

- **تأهيل الكفاءات وتوطين صناعة تسوية المنازعات**

يهدف المركز إلى تأهيل الكفاءات الوطنية في مجالات تسوية المنازعات، وذلك بتقديم الدورات التدريبية وإقامة الفعاليات التثقيفية واللقاءات مع أبرز الشخصيات المحلية والعالمية المهتمة في المجال.

- **السرية والخصوصية**

تتميز وسائل تسوية المنازعات بحمايتها لسرية المداولات وخصوصيتها. وقد نصّت قواعد المركز على ذلك حفاظًا على سرية المعلومات.

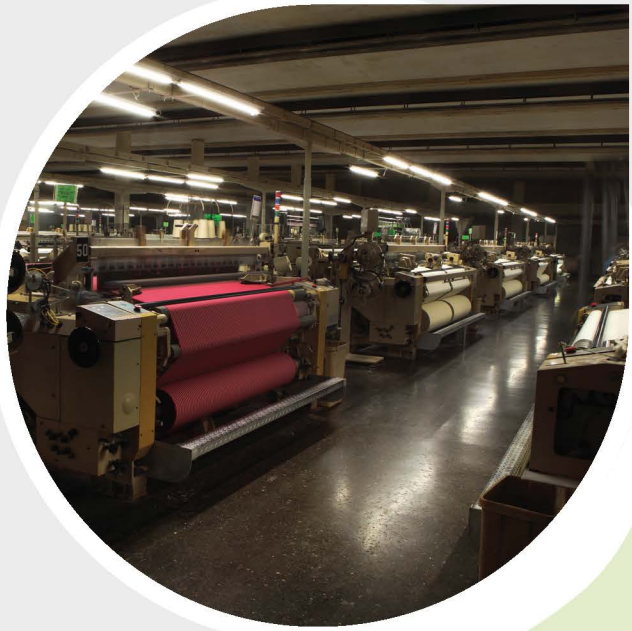

محور تطوير عمليات حماية أقلية المستثمرين. "وزارة التجارة والاستثمار"

قامت وزارة التجارة والاستثمار بالتعاون مع كل من ديوان المظالم وهيئة السوق المالية بتطوير الإجراءات الخاصّة بحماية أقلية المستثمرين، حيث اشتملت هذه التحسينات على:

- منع رئيس مجلس الإدارة أن يجمع بين مركزه ومركز الرئيس التنفيذي للشركة.

- التأكيد على حق الشريك في شركة المسؤولية المحدودة في الحصول على أرباحه التي يتقرر توزيعها خلال ثلاثين يوماً من صدور قرار التوزيع.

- إلزام مجالس إدارات الشركات المساهمة ومديري الشركات ذات المسؤولية المحدودة بالحصول على موافقة المساهمين أو الشركاء عند الرغبة في بيع ما يزيد على نصف أصول الشركة خلال سنة.

- إلزام شركات المسؤولية المحدودة بعدم إدخال شريك جديد بحصص جديدة إلا بموافقة جميع الشركاء.

- إلزام مجلس الإدارة في الشركات المساهمة بأخذ الموضوعات التي يرغب المساهمون في إدراجها على جدول الجمعية العامة في الاعتبار وأحقية المالك لما نسبته خمسة في المائة في إدراج موضوعات على الجدول.

تيسير

إصـــدار ينـاير ٢٠١٨

www.tayseer.gov.sa

نشرة "تيسير" الدورية

تيسير
Tayseer

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

نشرة "تيسير" الدورية - اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص
وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية

للاطلاع على الإصلاحات

www.tayseer.gov.sa

نسعد باستقبال ملاحظاتكم واقتراحاتكم على البريد الإلكتروني

info@tayseer.gov.sa

twitter.com/TAYSEERgov

نشرة "تيسير" الدورية - اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص
وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية